الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

«عقار» الكويتية تدخل في استثمار بالولايات المتحدة بـ 1,5 مليون دينار

أعلنت شركة عقار للاستثمارات العقارية الدخول في استثمار عقاري بولاية نيوجيرسي في الولايات المتحدة الأميركية بقيمة 5 ملايين دولار (يعادل 1,53 مليون دينار).
وقالت الشركة في بيان على موقع البورصة أمس، إنها دخلت في الاستثمار بالتحالف مع مجموعة من المستثمرين، مشيرة إلى أنه عبارة عن مقر رئيسي مؤجر بالكامل لشركة «ريل أولجي أوبيراشين» التابعة المملوكة بالكامل لشركة «ريال أولجي القابضة» المدرجة ببورصة نيويورك. وتوقعت عقار زيادة إيراداتها السنوية بمبلغ 140 ألف دينار تقريبا، وذلك كأثر مالي لتوقيع الصفقة.

«نفط الكويت» تفتح باب التأهيل لشركات التصاميم الهندسية والصيانة الميكانيكية والكهربائية

«النفط» يحمّر عينيه للمقاولين: ضوابط مشددة للتأهيل

لهيب تعثر المشاريع النفطية يحرق المقاولين.. وتأهيل جديد وفق ضوابط مشددة

أحمد مغربي

علمت «الأنباء» من مصادر نفطية مسؤولة أن شركة نفط الكويت فتحت اعتبارا من الأسبوع الماضي باب التأهيل المسبق لمجموعة ضخمة من فئات الأعمال التي تنفذها الشركة داخل الحقول النفطية في البلاد، وحددت الشركة عددا من الاشتراطات مثل سنوات الخبرة والتنفيذ المسبق للمشاريع وطبيعة الوضع المالي للشركة في آخر 3 سنوات. واعتمدت شركة نفط الكويت ضوابط جديدة مشددة لتأهيل المقاولين المحليين والعالميين للمشاركة في عقود المقاولات والخدمات الاستشارية التي تطرحها الشركة. وتنص قرارات الشركة الجديدة على وضع ضوابط جديدة بهدف غربلة الشركات المشاركة في المناقصات سواء المحلية أو العالمية لضمان تنفيذ المشاريع بالكفاءة والجودة المطلوبتين.

دعوة مقاولين عالميين لإنشاء خطوط أنابيب النفط الخام والغاز

عملية التأهيل تعد الأكبر منذ سنوات في مختلف التخصصات الفنية والإدارية

وشددت الضوابط على منع المتعثرين والحد من التأخير الذي عانت منه المشاريع خلال الفترة الماضية، فضلا عن منع التلاعب بالبيانات المقدمة.
وأشارت الى انه تم إلزام جميع مديريات الشركة بالتقيد بما تضمنه مستند الضوابط مع مخاطبة الجهاز المركزي للمناقصات للإعلان عن مستند الضوابط العامة في الجريدة الرسمية وفتح باب التأهيل العام للتسجيل كمقاول أو استشاري عالمي لدى الشركة.

إجراءات التأهيل

وتضمنت إجراءات تأهيل المقاولين العالميين وفق مستند الضوابط الذي حصلت عليه «الأنباء» اشتراط تنفيذ مشروعين مماثلين على الأقل خارج بلد المنشأ على أن تكون الشركات الأجنبية المتقدمة بطلبات التأهيل مسجلة بالجهاز المركزي للمناقصات، وأن تكون جميع المستندات المقدمة باللغتين العربية والإنجليزية فقط ومعتمدة من الجهة المصدرة ومصدق عليها من سفارة الكويت ببلد المركز الرئيسي للشركة.
وتأتي تلك الإجراءات المشددة بعد تعثر العديد من المقاولين في تنفيذ المشاريع الكبرى في شركة نفط الكويت وعلى رأسها مركز تجميع رقم 31 المتعثر الذي تنفذه الشركة في شمال الكويت والذي وصل التأخير في تنفيذه الى اكثر من 15 شهرا، حيث بلغت نسبة الإنجاز الفعلي الكلي للمشروع حوالي 65٪ مقابل الإنجاز المخطط له الكلي وهو 95٪.

تصاميم هندسية

وفي التفاصيل قالت المصادر ان الشركة طلبت تأهيل مقاولين محليين وعالميين متخصصين في استشارات إدارة المشاريع لمشاريع النفط والغاز (فئة 103A) وبخبرة تمتد لأكثر من 10 سنوات في مجال الاستشارات والهندسة لمشاريع النفط والغاز الكبرى.
والشركات التي سيتم تأهيلها لهذا العقد سيقع على عاتقها تصميم مختلف المشاريع التمهيدية والنهائية وتقديم الخدمات لجميع أنواع المشاريع المخصصة دون حصر لمراكز التجميع، محطات التقوية، خطوط الأنابيب عبر البلاد (الغاز/ النفط الخام/ مياه الصرف السائل/ مياه البحر)، حقن المياه، النفط الثقيل، مرافق للضغط العالي والسوائل الحامضة (مثل الجوراسي)، محطات الكهرباء، خطوط علوية)، أنظمة الأمن، القياس عن بعد وأنابيب أنظمة الكشف عن تسرب، معالجة المياه السائلة، محطات كهرباء فرعية والمباني (المدنية والإنشائية في الطبيعة) بما في ذلك المباني المتخصصة ومشاريع المستشفيات، والأمن والمشاريع البيئية.
وطلبت «نفط الكويت» من الشركات الراغبة في التأهيل تزويدها بالتقييم التجاري والفني والمالي بالإضافة الى تقييم الصحة والسلامة والبيئة.
وقالت ان الشركة طلبت تأهيل شركات محلية ومقاولين متخصصين في توفير الخدمات/ الاعمال المتعلقة بأنظمة نقل الالياف البصرية مع القدرات والخبرات المثبتة في الاعمال المطلوبة.
ومع ذلك، قالت «نفط الكويت» إنها ستقيم أيضا مستندات التأهيل المسبق المقدمة من المقاولين «المشهورين»، إلى جانب المقاولين الواردة أسماؤهم في القائمة المعتمدة لديها.

عمالة فنية وإدارية

وأشارت إلى أن الشركة طلبت أيضا تأهيل شركات متخصصة لتوفير عمالة فنية وإدارية ماهرة، ودعت الشركات المتخصصة في توظيف القوى العاملة الى إبداء رغبتها في التأهيل.
من جهة أخرى، طلبت شركة نفط الكويت تأهيل شركات مقاولات لديها القدرة على تنفيذ خطوط أنابيب المستخدمة لنقل النفط الخام والغازات والمياه وما إلى ذلك، وفي بناء الفتحات الرئيسية والاعمال الهندسية المرتبطة بها، وحددت الشركة ان تكون الشركة المتقدمة لطلب التأهيل قامت بتنفيذ مشروعين لخطوط الانابيب على الأقل خلال السنوات العشر الاخيرة.
وطلبت شركة نفط الكويت فتح باب التأهيل لشركات الهندسة الميكانيكية والصيانة والخدمات المرتبطة بها مثل تركيب المحركات ومولدات المضخات، والضواغط، والمحركات الكهربائية، كمعدات أصلية أو وحدات استبدال، وتركيب أوعية الضغط والإنشاءات الفولاذية الإنشائية وأعمال البناء المدني المرتبطة بها.
وأشارت المصادر الى أن الشركة طلبت تأهيل مقاولين أيضا في الصيانة الكهربائية والتركيب، وطلبت خبرات في تركيب كل أنواع الكابلات تحت الأرض منخفضة وعالية الجهد تصل إلى 11 كيلو فولت، وتركيب المحركات كل أنواع الأسلاك الكهربائية.
وطلبت «نفط الكويت» كذلك تأهيل مقاولين عالميين إلى تقديم الخدمات البحرية والصيانة للقطع البحرية التابعة لمجموعة التصدير.

الروضان يعتمد نظام المطابقة للأنشطة الاقتصادية في الكويت

خالد الروضان

اعتمد وزير التجارة والصناعة خالد الروضان نظام المطابقة أو المواءمة للأنشطة الاقتصادية (Mapping) بالكويت وما يقابلها في الدليل الموحد لتصنيف الأنشطة الاقتصادية بدول الخليج.
جاء ذلك في قرار حمل الرقم 689/ 2018 بهدف توحيد تصنيف البيانات الاحصائية للأنشطة الاقتصادية في الجهات الحكومية المستخدمة لتصنيف الأمم المتحدة وفق التنقيح الرابع الموصى به دوليا من قبل شعبة الإحصاء بالأمم المتحدة وما تم الاتفاق عليه في إطار دول مجلس التعاون الخليجي.
ونصت المادة الثانية من القرار على مراجعة النظام المذكور في المادة السابقة وإبداء ملاحظاتها عليه- إن وجدت- ومواطن تسكين الأنشطة وفق الأبواب والأقسام المخصصة لذلك، كما طلبت تعديل مسميات الأنشطة الاقتصادية المعمول بها لتكون مطابقة للمسميات الواردة في النظام المذكور.
ودعت الجهات الحكومية ذات العلاقة إلى إصدار قرار بالأنشطة التي تخضع لرقابتها يتضمن الشروط والضوابط الخاصة بمزاولة كل نشاط وإعداد وصف للأنشطة التي تخضع لرقابتها وكل جهة بحسب اختصاصها.
ومنحت المادة ذاتها الجهات الحكومية مدة 6 أشهر لتوفيق أوضاع الأنشطة الاقتصادية لديها من تاريخ نشر هذا القرار.
وأشارت المادة الثالثة إلى تشكيل لجنة مكونة من ممثلين عن الجهات الحكومية ذات العلاقة والقطاع الخاص وبرئاسة وزارة التجارة والصناعة للتنسيق حول الشروط والضوابط التي وضعتها الجهات الحكومية ذات العلاقة لمزاولة الأنشطة الاقتصادية الخاضعة لرقابتها وآلية تطبيقها على الأنشطة التي تخضع لأكثر من جهة رقابية. كما أناط القرار باللجنة وضع آلية لتوفيق أوضاع التراخيص والموافقات السارية المنوحة للتراخيص من خلال تطبيق أحكام هذا القرار والقرارات التي تصدرها اللجنة وإجراءات تجديد تلك التراخيص أو التعديل عليها، ووضع آلية واضحة ومحددة لإجراءات إصدار التراخيص والموافقات الجديدة وفقا لهذا القرار ووفق ما تصدره اللجنة من قرارات.
واسند القرار إلى اللجنة مراجعة كل ما له علاقة بتصنيف الأنشطة الاقتصادية بالكويت وآلية إصدار التراخيص اللازمة وتسجيل الوكالات والعلامات التجارية وفقا لهذا التصنيف، وطرح المناقصات العامة بالدولة وفقا لهذا التصنيف.
ومن مهام اللجنة وفق القرار وضع آلية للتنسيق بين الجهات ذات العلاقة الأعضاء فيها لمعالجة ما يستجد على تصنيف الانشطة الاقتصادية بعد انتهاء مدة عمل اللجنة.

«موديز»: نظرتنا مستقرة للقطاع المصرفي الخليجي العام المقبل

قالت وكالة «موديز» للتصنيف الائتماني، إن نظرتها تجاه القطاع المصرفي الخليجي للعام القادم 2019 لا تزال مستقرة، وذلك نتيجة تحسن الظروف التشغيلية، وقوة الإقراض، ووفرة رؤوس الأموال.
وأضافت «موديز» في تقرير حديث لها، أن المستوى الحالي لأسعار النفط سيدعم الإنفاق الحكومي المتزايد لدول مجلس التعاون ما سيدعم بدوره استقرار الأداء المالي للبنوك.
وبينت الوكالة أن البنوك في كل من السعودية والكويت والإمارات وقطر ستحافظ على مرونتها أمام الضغوط المالية، فيما ستؤثر تلك الضغوط على البنوك العاملة في عمان والبحرين، واللتين ستبقى أسعار النفط لديهما أقل من سعر توازن الميزانية.
وتوقعت «موديز» تعافي نمو الائتمان في دول الخليج بفعل تحفيز الإنفاق الحكومي للحركة الاقتصادية وازدهار نمو القطاع الخاص.
كما توقعت «موديز» نمو الإقراض بنسبة 4٪ في السعودية خلال العام 2019، وبنسبة تتراوح بين 6 و7٪ في الكويت وعمان والبحرين، مشيرة إلى أن الإقراض الموجه لقطاعي البناء والمقاولات سيرتفع خلال العام المقبل.
وبينت ان نسبة القروض المتعثرة في القطاع المصرفي ستستمر في الارتفاع نتيجة تأثير التباطؤ الاقتصادي الذي شهدته السنوات الماضية، متوقعة أن تبلغ نسبتها 3٪ من إجمالي القروض بنهاية عام 2019.
وأكدت «موديز» ان الضغوط على الربحية ستخف في القطاع المصرفي الخليجي، مبينة ان البنوك قامت بتكييف تكاليفها مع البيئة الاقتصادية المتباطئة مع المحافظة على كفاءة تشغيلية قوية.

رغم أن التنمية المالية ترقى لمستوى الأسواق الناشئة

«صندوق النقد»: دول الخليج «متخلفة» عن ركب الاقتصادات المتقدمة

محمود عيسى

قال صندوق النقد الدولي ان الأنظمة المالية في دول مجلس التعاون الخليجي تطورت بشكل ملحوظ خلال العقدين الماضيين، ولكن ثمة مجالا لتحقيق المزيد من التقدم، مشيرا الى أن عملية تطوير البنوك وأسواق الأسهم قد تعززت من خلال ازدهار كل من النشاط الاقتصادي وقطاع التمويل الإسلامي وإصلاحات القطاع المالي، ما اسفر عن تعمق الأنظمة المالية. وأضاف الصندوق في آخر تقرير له أن مستوى التنمية المالية في الخليج يرقى الى مستوى الأسواق الناشئة، ولكنها برغم ذلك مازالت متخلفة عن ركب الاقتصادات المتقدمة، وبخلاف السعودية، يبدو أنها أقل مما كان متوقعا بالنظر إلى العوامل الاقتصادية الأساسية الإيجابية ومنها مستويات الدخل على سبيل المثال.

الأنظمة المالية بدول الخليج تطورت بالعقدين الماضيين.. لكنها مازالت تحتاج للمزيد

الكويت وقطر تمتلكان أكبر رسملة للسوق المالية كنسبة للناتج المحلي

التنمية المالية

ولفت الى ان التنمية المالية في دول التعاون اعتمدت إلى حد كبير على البنوك، بينما كانت أسواق الديون والمؤسسات المالية غير المصرفية أقل تطورا، وأصبحت إمكانية الوصول إلى أسواق الأسهم محدودة.
أما المؤسسات المالية غير المصرفية ومنها صناديق التقاعد وإدارة الأصول وشركات التمويل والتأمين، فلا تزال صغيرة فيما أسواق الديون المحلية متخلفة، وبينما يبدو أن أسواق الأسهم متطورة بشكل جيد من حيث حجم السوق، إلا أنها خاضعة لهيمنة الشركات الكبرى واحيانا لمؤسسات القطاع العام.
وقال تقرير الصندوق ان دول مجلس التعاون الخليجي حققت تقدما بشأن الشمول المالي، لكن لا تزال هناك فجوات في بعض المجالات المهمة. وتبدو إمكانية الحصول على التمويل من قبل الشركات الصغيرة والمتوسطة والنساء والشباب على وجه الخصوص متدنية نسبيا على نحو ربما يعكس جزئيا المعايير الاجتماعية، وانخفاض مستويات مشاركة المرأة في سوق العمل ونشاط القطاع الخاص، وارتفاع مستوى البطالة في صفوف الشباب، ومن المحتمل أن يرتبط المزيد من التطوير المالي والشمول بنمو اقتصادي أقوى في دول المجلس.

اصطلاحات جديدة

وأشار التقرير الى ان هناك حاجة إلى إصلاحات لتعزيز حصول الفئات آنفة الذكر على التمويل. ومن شأن معالجة نقاط الضعف المؤسساتية المساعدة في تعزيز تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، كما ان الإصلاحات على صعيد محو الأمية المالية وتحسين هياكل إدارة الشركات الصغيرة والمتوسطة وأطر الإعسار تمثل أمرا بالغ الأهمية. كما تبدو الإصلاحات الأخرى التي تشجع عمالة النساء والشباب واستخدام التكنولوجيات الناشئة في مجال التمويل واعدة.
وأشار الصندوق الى ضرورة التركيز على الإصلاحات الإضافية لدعم التنمية المالية وتطوير أسواق الديون وتسهيل التداول في أسواق الأوراق المالية من قبل مجموعة أكبر من الشركات والمستثمرين.
وهذا يوجب على السلطات تطوير منحنى عائد حكومي، والعمل على زيادة سيولة السوق من خلال التداول في السوق الثانوية، وتيسير متطلبات إصدارات القطاع الخاص مع ضرورة تركز إصلاحات سوق الأوراق المالية على إدارة الشركات وحماية المستثمرين، وإزالة القيود المفروضة على الملكية الأجنبية، وتشجيع المنافسة في الأسواق المالية، وهذا الأخير سيساعد أيضا في تطوير المؤسسات المالية غير المصرفية.

الشركات الصغيرة

وتظل الشركات الخليجية العاملة في إدارة الأصول صغيرة الحجم وعادة ما تقل عن 5٪ من الناتج المحلي الإجمالي، واذا استثنينا الكويت، فان الصناديق المشتركة تمثل معظم الأصول الخاضعة للإدارة، ويشكل قطاع صناديق الاستثمار المشترك في البحرين مثلا نسبة كبيرة تبلغ 25٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وتحد تركزات ملكية الأسهم الكبيرة من قبل صناديق التقاعد والكيانات الحكومية الأخرى من حرية تداول الأسهم والسيولة.
وتملك الشركات المالية غير المصرفية في الكويت والبحرين أصولا إجمالية تزيد على 30٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وفي الكويت تسيطر عليها الشركات الاستثمارية، ولكن أحجام هذه الشركات قد تقلصت في كلا البلدين منذ 2008 بسبب التحديات التي رافقت الأزمة المالية وتشدد القوانين، ويبقى قطاع التامين محدودا، فيما تبقى شركات الاستثمار والصناديق المشتركة اكثر نشاطا في الكويت والسعودية، وعلى صعيد الاسواق المالية قال الصندوق ان الكويت وقطر لديهما اكبر رسملة للسوق المالية كنسبة الى الناتج المحلي الاجمالي.